

شركة بي أي دي - البدر للاستثمار والتنمية

شركة مساهمة مصرية

القوائم المالية

عن الفترة المالية المنتهية

في

٣٠ يونيو ٢٠٢٤

وتقرير مراقب الحسابات عنها

Professor

Dr. Amin Elsayed Ahmed Lotfy

Ph.D of Accounting and Auditing

Professor of Accounting, Auditing & Taxation

Ex-President of Beny Suef University

American Accounting Association AAA

President of Egyptian Society for Consulting



محاسبون قانونيون ومستشارون
CPAs and Consultants

1800 زميل جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية
9408 السجل العام للمحاسبين والمراجعين
114 سجل الهيئة العامة للرقابة الإدارية
230 سجل البنك المركزي المصري رقم
806 سجل الجهاز المركزي للمحاسبات
447 زميل جمعية الضرائب المصرية
75319 الجمعية الأمريكية للمحاسبة
مجلد هيئة المنطقة الاقتصادية

أستاذ دكتور

أمين السيد أحمد لطفى

دكتوراه الفلسفة فى المحاسبة

أستاذ المحاسبة والمراجعة والضرائب

رئيس جامعة بني سويف السابق

عضو الجمعية الأمريكية للمحاسبة

رئيس الجمعية المصرية للإستشارات

- 1 -

تقرير فحص محدود

السادة / مجلس إدارة شركة بي أي دي . البدر للاستثمار والتنمية

المقدمة

قمنا بأعمال الفحص المحدود للميزانية المرافقة لشركة بي أي دي - البدر للاستثمار والتنمية في 30 يونيو 2024 وكذا قوائم الدخل والتغير في حقوق الملكية والتدفقات النقدية المتعلقة بها عن الستة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ، وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات المتممة الأخرى والإدارة هي المسؤولة عن إعداد القوائم المالية الدورية هذه والعرض العادل والواضح لها طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية، وتنحصر مسئوليتنا في إبداء استنتاج على القوائم المالية الدورية في ضوء فحصنا المحدود لها.

نطاق الفحص المحدود

قمنا بفحصنا المحدود طبقاً للمعيار المصري لمهام الفحص المحدود رقم (2410) "الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية لمنشأة والمؤدى بمعرفة مراقب حساباتها" يشمل الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية عمل استفسارات بصورة أساسية من أشخاص مسئولين عن الأمور المالية والمحاسبية، وتطبيق إجراءات تحليلية وغيرها من إجراءات الفحص المحدود. ويقل الفحص المحدود جوهرياً في نطاقه عن عملية مراجعة تتم طبقاً لمعايير المراجعة المصرية، وبالتالي لا يمكننا الحصول على تأكيد بأننا سنصبح على دراية بجميع الأمور الهامة التي قد يتم اكتشافها في عملية مراجعة وعليه فنحن لا نبدي رأي مراجعة على هذه القوائم المالية.

الاستنتاج

وفي ضوء فحصنا المحدود، لم ينم إلى علمنا ما يجعلنا نعتقد أن القوائم المالية الدورية المرافقة لا تعبر بعدالة ووضوح في جميع جوانبها الهامة عن المركز المالي للمنشأة في 30 يونيو 2024 وعن أدائها المالي وتدفقاتها النقدية عن الستة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية.

مراقب الحسابات

أ.د. أمين السيد أحمد لطفى

أستاذ المحاسبة والمراجعة

رئيس جامعة بني سويف سابقاً

محاسبون قانونيون ومستشارون

أستاذ المحاسبة والمراجعة والضرائب

رئيس الجمعية المصرية للإستشارات

القاهرة في: 2025/6/18

A.I

المركز الرئيسي: 36 ش شريف وسط البلد - القاهرة - الدور الخامس. الفرع الرئيسي: 51 ش النهضة - مدينة نصر - القاهرة - الدور الاول.

تليفون: 01001767536 - 01064599904 - 23927445 - 23961138 - 23938264 (02) محمول: 01001767536 - 01064599904

Email : info@draminlotfyoffice.com / dr_aminlotfy@yahoo.com / dr.aminlotfy@gmail.com

www.draminlotfyoffice.com

شركة بي أي دي - البدر للاستثمار و التنمية

شركة مساهمة مصرية

قائمة المركز المالي في ٣٠ يونيو ٢٠٢٤

٣١/١٢/٢٠٢٣	٣٠/٠٦/٢٠٢٤	ايضاح رقم	الأصول
جنيه مصري	جنيه مصري		
			<u>الأصول غير المتداولة</u>
7 646 118	7 384 012	١٣	الاصول الثابتة بالصافي
2 672 621	2 672 621	١٤	مشروعات تحت التنفيذ
10 318 739	10 056 633		مجموع الأصول غير المتداولة
			<u>الأصول المتداولة</u>
2 510 414	2 510 414	٤	المخزون
2 525 318	2 525 318	٥	عملاء و اوراق قبض (بالصافي)
1 361 042	1 361 042	٦	مدنيون و ارضه مدنيه اخري
58 131	58 131	٧	التقدييه بالصندوق و البنوك
6 454 905	6 454 905		مجموع الأصول المتداولة
16 773 644	16 511 538		إجمالي الأصول
			<u>حقوق الملكية و الإلتزامات</u>
			<u>حقوق الملكية</u>
11 475 000	11 475 000	٨	رأس المال المصدر و المدفوع بالكامل
202 337	202 337		الاحتياطي القانوني
(5 322 785)	(5 475 212)		ارباح (خسائر) مرحلة
(152 427)	(262 106)		ربح (خسارة) الفترة
6 202 126	5 940 020		مجموع حقوق الملكية
			<u>الالتزامات غير المتداولة</u>
637 555	637 555		التزامات ضريبية مؤجلة
637 555	637 555		مجموع الالتزامات غير المتداولة
			<u>الالتزامات المتداولة</u>
668 275	668 275	٩	مخصصات
6 118 100	6 118 100	١٠	المستحق لاطراف ذات علاق
2 576 049	2 576 049	١١	دائنون و ارضه دائنة اخري
571 539	571 539	١٢	التزامات ضريبية مستحقة
9 933 963	9 933 963		مجموع الالتزامات المتداولة
10 571 518	10 571 518		إجمالي الألتزامات
16 773 644	16 511 538		إجمالي حقوق الملكية و الألتزامات

الإيضاحات المرفقة من (١) إلى (٢٠) جزء لا يتجزأ من القوائم المالية وتقاريرها.

تقرير مراقب الحسابات للفحص مرفق ،



رئيس مجلس الاداره
طارق مصطفى شعبان
طارق مصطفى شعبان

نائب رئيس الاداره
هاني المهدي
هاني المهدي

شركة بي أي دي - البدر للاستثمار و التنمية

شركة مساهمة مصرية

قائمة الدخل عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٤

2023

من ٢٠٢٣/٠١/٠١
الى ٢٠٢٣/٠٦/٣٠

جنيه مصرى

2024

من ٢٠٢٤/٠١/٠١
الى ٢٠٢٤/٠٦/٣٠

جنيه مصرى

ايضاح رقم

4 940 448	-	15	ايرادات النشاط
(3 639 810)	-	16	مصرفوات النشاط
1 300 638	-		مجموع الربح
516 872	-	18	ايرادات اخرى
(1 159 517)	-	17	مصرفوات عموميه و اداريه
(382 901)	(262 106)	13	اهلاك اصول ثابتة
(55 118)	-		عبء الاضمحلال (الخسائر الائتمانية المتوقعة)
-	-		أرباح (خسائر) تقييم العملات الاجنبية
219 974	(262 106)		صافي الربح (الخسارة) قبل الضرائب
-	-		ضريبة الدخل الجارية
-	-		الضريبة المؤجلة
219 974	(262 106)		ربح (خسارة) الفترة
0.010	(0.0114)	19	نصيب السهم الأساسي و المخفض في ربح (خسارة) الفترة

الايضاحات المرفقة من (١) إلى (٢٠) جزء لا يتجزأ من القوائم المالية وتقرأ معها ،

رئيس مجلس الاداره
طارق مصطفى شعبان



نائب رئيس الاداره
هاني المهدي

شركة بي أي دي - البدر للاستثمار و التنمية

شركة مساهمة مصرية

قائمة الدخل الشامل عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٤

2023	2024	
من ٢٠٢٣/٠١/٠١	من ٢٠٢٤/٠١/٠١	
الى ٢٠٢٣/٠٦/٣٠	الى ٢٠٢٤/٠٦/٣٠	
جنيه مصرى	جنيه مصرى	
219 974	(262 106)	ربح (خسارة) الفترة
		الدخل الشامل الآخر
-	-	فروق العملة من ترجمة العمليات الأجنبية
-	-	أرباح (خسائر) إستثمارات بالقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل
-	-	تغطية التدفق النقدي
-	-	الأرباح (الخسائر) الإكتوارية من نظم المزايا المحددة للمعاشات
-	-	نصيب المنشأة من بنود الدخل الشامل الأخرى في الشركات الشقيقة
-	-	ضريبة الدخل المتعلقة بعناصر الدخل الشامل الآخر
-	-	مجموع الدخل الشامل الآخر عن الفترة بعد خصم الضريبة
219 974	(262 106)	إجمالي الدخل الشامل عن الفترة

الايضاحات المرفقة من (١) إلى (٢٠) جزء لا يتجزأ من القوائم المالية وتقرأ معها

رئيس مجلس الاداره
طارق مصطفى شعبان



نائب رئيس الاداره
هاني المهدي

شركة بي أي دي - البدر للاستثمار و التنمية

شركة مساهمة مصرية

قائمة التدفقات النقدية عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٤

2023	2024	
من ٢٠٢٣/٠١/٠١	من ٢٠٢٤/٠١/٠١	
الي ٢٠٢٣/٠٦/٣٠	الي ٢٠٢٤/٠٦/٣٠	
جنيه مصرى	جنيه مصرى	
		التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل
219 974	(262 106)	صافي أرباح (خسائر) الفترة قبل الضرائب
		تعديلات لتسوية صافي الربح مع التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل :
382 901	262 106	اهلاكات الاصول الثابتة
-	-	المكون (المستخدم) من المخصصات
-	-	اثر التغير في اسعار الصرف
(75 248)	-	فوائد دائنة
-	-	ايرادات اخرى
5 739	-	تسويات اخرى
533 366	-	أرباح (خسائر) التشغيل قبل التغيرات في رأس المال العامل
(8 767)	-	التغير في رصيد المخزون
(602 439)	-	(الزيادة) النقص في المدينون و الحسابات المدينة الاخرى
358 378	-	(الزيادة) النقص في العملاء وأوراق القبض
408 734	-	الزيادة (النقص) في الدائنون و الأرصدة الدائنة الاخرى
(174 324)	-	التغير في المستحق للطراف ذات العلاقة
(123 240)	-	التغير في رصيد التزامات ضريبية مستحقة
75 248	-	فوائد دائنة
466 956	-	صافي التدفقات النقدية الناتجة من (المستخدمة في) أنشطة التشغيل
		التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار
-	-	التغير في مشروعات تحت التنفيذ
-	-	صافي التدفقات النقدية الناتجة من (المستخدمة في) أنشطة الاستثمار
		التدفقات النقدية من أنشطة التمويل
(44 674)	-	التغير في التزامات عقود التأجير
-	-	بنوك سحب على المكشوف
(44 674)	-	صافي النقدية الناتجة من (المستخدمة في) أنشطة التمويل
422 282	-	صافي الزيادة (النقص) في النقدية بالصندوق ولدى البنوك خلال الفترة
-	-	اثر التغير في اسعار الصرف
2 163 881	2 510 414	النقدية بالصندوق ولدى البنوك في بداية الفترة
2 586 163	2 510 414	النقدية بالصندوق ولدى البنوك في نهاية الفترة
		و تتمثل النقدية و ما في حكمها فيما يلي :-
2 586 163	2 510 414	صافي النقدية و ما في حكمها اخر الفترة
-	-	النقدية و ما في حكمها (ودائع مربوطه لمدة تزيد عن ٣ اشهر)
2 586 163	2 510 414	النقدية و ما في حكمها اخر الفترة

الايضاحات المرفقة من (١) إلى (٢٠) جزء لا يتجزأ من القوائم المالية (اقرأ معها)

رئيس مجلس الادارة

طارق مصطفى شعبان



نائب رئيس الادارة

هاني المهدي

شركة بي أي دي - البدر للاستثمار والتنمية (شركة مساهمة مصرية)

قائمة التغير في حقوق الملكية

عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٤

رأس المال المدفوع
جنية مصرية

الاحتياطي القانوني
جنية مصرية

أرباح (خسائر) مرحلة
جنية مصرية

أرباح (خسائر) الفترة
جنية مصرية

الاجمالي
جنية مصرية

٢٠٢٣							
رصيد حقوق الملكية في ٢٠٢٣/٠١/٠١	11 475 000	171 718	(5 904 537)	612 371	6 354 552		
نرجل ارباح عام ٢٠٢٢	30 619		581 752	(612 371)	-		
الدخل الشامل				219 974	219 974		
صافي ارباح (خسائر) الفترة				-	-		
بنود الدخل الشامل الآخر	11 475 000	202 337	(5 322 785)	219 974	6 574 526		
رصيد حقوق الملكية في ٢٠٢٣/٠١/٠١							
ععام : ٢٠٢٤							
رصيد حقوق الملكية في ٢٠٢٤/٠١/٠١	11 475 000	202 337	(5 322 785)	(152 427)	6 202 126		
الدخل الشامل				(262 106)	(262 106)		
صافي ارباح (خسائر) الفترة							
بنود الدخل الشامل الآخر	11 475 000	202 337	(5 322 785)	(262 106)	5 940 020		
رصيد حقوق الملكية في ٢٠٢٤/٠١/٠١							

الإيضاحات المرفقة من (١) إلى (٢٠) جزء لا يتجزأ من القوائم المالية وتقرأ معها.

نائب رئيس الادارة
طارق مصطفى شهبان



رئيس مجلس الادارة
طارق مصطفى شهبان

١- نبذة عن الشركة :

١/١ اسم الشركة :

- تأسست شركة البدر للاستثمار "شركة مساهمة مصرية" وفقا للأحكام والقوانين السارية في جمهورية مصر العربية و بصفه خاصه في اطار احكام القانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ بشأن ضمانات و حوافز الاستثمار و لائحته التنفيذية و الذي حل منه القانون رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧ و القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١
- تم قيد الشركة في السجل التجاري استثمار الاسكندرية تحت رقم ١٤١٠ بتاريخ ١٩٩٤/٠٩/٠٨ ، و تم القيد ببورصة الاوراق الماليه للشركات الصغيره و المتوسطه ،
- تم تعديل اسم الشركه ليصبح " بي آى دي للاستثمار و التنمية " و تم التأشير بالسجل التجاري بتاريخ ٢٠٢٢/٠٩/٠٥

٢/١ غرض الشركة :

- يتمثل غرض الشركة في اقامه و تشغيل مصنع لتصنيع العبوات من البلاستيك و الكرتون و الزجاج و أي مواد أخرى و الطباعة عليها .
- شراء مستلزمات صناعه منتجات البلاستيك و كافه معدات صناعه البلاستيك و الاتجار فيها
- اقامه المعارض في الداخل و الخارج لمنتجات الشركه و غيرها من المنتجات

٣/١ مدته الشركة :

- مدته الشركه ٢٥ عاما تنتهي في ٢٠٢٢/٠٩/٠٨ و تنتهي في ٢٠٢٧ .

٤/١ مقر الشركة :

- الوحدات الصناعيه ارقام (٧/٦/٥/٤) عنبر رقم ٢٣ مجمع الصناعات الصغيره - برج العرب - الاسكندرية

٥/١ تاريخ اعتماد القوائم الماليه للشركة :

- تم اعتماد القوائم الماليه للشركه عن الفتره الماليه المنتهيه في ٢٠٢٤/٠٣/٣١ طبقا لقرار مجلس الاداره المنعقد بتاريخ ٢٠٢٥/٠٦/١٤

٦/١ السنه الماليه للشركه :

- تبدأ السنه الماليه من اول يناير و تنتهى في اخر ديسمبر من كل عام .

٢- أسس إعداد القوائم الماليه :

١/٢ أسس القياس :

- يتم إعداد القوائم الماليه وفقا لمعايير المحاسبه المصريه و في ضوء القوانين المصريه الساريه .

٢/٢ عملة التعامل و عملة العرض :

- تم عرض القوائم الماليه المرفقة بالجنيه المصري و الذي يمثل عملة التعامل للشركه .

٣/٢ استخدام التقديرات و الحكم الشخصي :

- يتطلب إعداد القوائم الماليه وفقا لمعايير المحاسبه المصريه من الإدارة استخدام الحكم الشخصي و التقديرات و الافتراضات التي قد تؤثر على تطبيق السياسات و القيم المعروضة للأصول و الالتزامات و الإيرادات و المصروفات .
- تعد التقديرات و الافتراضات المتعلقة بها في ضوء الخبرة السابقة و عوامل أخرى متنوعه. هذا و قد تختلف النتائج الفعلية عن تلك التقديرات.
- يتم إعادة مراجعة التقديرات و الافتراضات المتعلقة بها بصفة دورية.
- يتم الاعتراف بالتغيير في التقديرات المحاسبية في الفترة التي يتم تغيير التقدير فيها إذا كان التغيير يؤثر على هذه الفترة فقط ، أو في فترة التغيير أو الفترات المستقبلية إذا كان التغيير يؤثر على كليهما.

أ- الحكم الشخصي :

- المعلومات الخاصة بالأحكام المستخدمة في تطبيق السياسات المحاسبية التي لها تأثير هام على القيمة المعروضة للقوائم الماليه متضمنة فيما يلي:
- الاعتراف بالإيراد: يتم الاعتراف بالإيراد طبقا لما هو وارد تفصيلا بالسياسات المحاسبية المطبقة.
- استثمارات في شركات شقيقة و المنشآت الخاضعة لسيطرة مشتركة: ما اذا كان للشركه نفوذ مؤثر على الشركات و المنشآت المستثمر فيها.
- تصنيف عقود الأيجار.

ب- الافتراضات و التقديرات غير المؤكدة :

- المعلومات الخاصة بالافتراضات و التقديرات غير المؤكدة في الفترة الحالية و التي قد ينتج عنها تعديل مؤثر في القيمة الدفترية للأصول و الالتزامات في الفترة الماليه القادمة يتمثل في:
- الاعتراف و قياس المخصصات و الالتزامات: الافتراضات الاساسية حول احتمالية و حجم تدفق الموارد.

- قياس خسائر الائتمان المتوقعة للنقدية بالبنوك و عملاء و أوراق قبض و أصول مالية أخرى.
- ت- **قياس القيمة العادلة:**
 - يتطلب عدد من السياسات المحاسبية و الإفصاحات للشركة قياس القيم العادلة للأصول و الالتزامات المالية و غير المالية.
 - يتم الاعتماد في قياس القيمة العادلة للأصول و الالتزامات على بيانات السوق المتاحة بشكل اساسي ، و يتم تبويب البيانات التي يتم الاعتماد عليها في التقييم وفقا للسلسلة الهرمي التالي:
 - المستوى (١): الاسعار المعلنة (غير معدلة) في أسواق نشطة لأصول و التزامات متماثلة.
 - المستوى (٢): مدخلات كل من الاسعار المعلنة المدرجة في المستوى (١) و التي يتم تتبعها للأصل او الالتزام إما بصورة مباشرة (مثل الاسعار) او غير مباشرة (أي مشتقة من الاسعار).
 - المستوى (٣): مدخلات للأصل او الالتزام لا تعتمد على بيانات السوق التي يمكن ملاحظتها (مدخلات لا يمكن متابعتها).
 - تقوم الشركة بالاعتراف بالتحويلات بين المستويات الخاصة بتسلسل القيمة العادلة في نهاية الفترة المالية التي يتم حدوث التغيير خلالها.
 - تم ادراج المزيد من المعلومات عن الافتراضات المطبقة عند قياس القيمة العادلة فيما يلي:
 - المدفوعات المبينة على اسهم.
 - الادوات المالية.
 - الاستثمارات العقارية.

٣ - أهم السياسات المحاسبية المطبقة :

التغيرات في السياسات المحاسبية والإفصاحات:

- يتم تطبيق السياسات المحاسبية الموضحة أدناه بثبات علي جميع الفترات المعروضة في القوائم المالية المنفردة .

١/٣ ترجمة المعاملات بالعملة الأجنبية :

- تم ترجمة المعاملات الأجنبية بسعر الصرف في تواريخ المعاملات.
- الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملة الأجنبية يتم ترجمتها لعملة التعامل بسعر الصرف السائد في تاريخ اعداد القوائم المالية.
- يتم ترجمة الأصول و الالتزامات التي يتم قياسها بالقيمة العادلة بالعملة الأجنبية بسعر الصرف المستخدم عند تحديد القيمة العادلة.
- يتم ترجمة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة غير النقدية التي يتم قياسها بالتكلفة التاريخية بالعملة الأجنبية بسعر الصرف في تاريخ المعاملة .
- وبصفة عامة يتم الاعتراف بفروق العملة في الأرباح و الخسائر ، و باستثناء فروق العملة الناتجة من ترجمة ما يتم الاعتراف به في بنود الدخل الشامل الآخر:
 - الاستثمارات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر (باستثناء الاضمحلال، يتم اعادة تبويب فروق العملة بنود الدخل الشامل الآخر الى الأرباح و الخسائر).
 - الالتزامات المالية التي تم تخصيصها كأداة تغطية مخاطر لتغطية خطر صافي الاستثمار في نشاط اجني ما دامت التغطية فعالة.
 - ادوات التغطية المستخدمة في خطر التدفقات النقدية مادامت التغطية فعالة.

٢/٣ الأصول الثابتة وإهلاكاتها:

- تظهر الأصول الثابتة بالتكلفة التاريخية بعد خصم مجمع الاهلاك و الخسائر المتراكمة لاضمحلال القيمة ، و يتم الاعتراف بجميع تكاليف الإصلاح و الصيانة الأخرى في قائمة الدخل عند تحققها .
- يبدأ اهلاك الأصل عندما يكون مكانه و حالته التي يصبح عليها قادرا على التشغيل بالطريقة التي حددتها الادارة ، يتم حساب الإهلاك باتباع طريقة القسط الثابت لبند المباني و المتناقص لباقي بنود الأصول الثابتة طبقا للعمر الافتراضي للأصل ووفقا لمعدلات الإهلاك التالية :

معدل الإهلاك

نوع الأصل

٧.٥٠%

الالات و المعدات

١٠%

اجهزه و معدات

٢٠%

اسطوانات

٢٠%

اثاث و معدات مكتبية

١٠%

تجهيزات و تركيبات

- يتم استبعاد الأصول الثابتة عند التخلص منها أو عند عدم توقع الحصول على أي منافع اقتصادية مستقبلية من استخدامها أو بيعها في المستقبل ، يتم الاعتراف بأي أرباح أو خسائر تنشأ عند استبعاد الأصل في قائمة الدخل في الفترة التي تم فيها استبعاد الأصل .

- يتم بصفة دورية مراجعة المتبقى من العمر الانتاجى المقدر للأصول الثابتة، و اذا اختلف المتبقى من العمر الانتاجى المقدر بشكل جوهري عن التقدير الاساسى، فإن صافي القيمة الدفترية يتم اهلاكها على مدار العمر المتبقى بعد تعديله.
- يتم مراجعة القيم المتبقية للأصول و الاعمار الانتاجية لها و طرق اهلاكها في نهاية كل فترة مالية.

التكاليف اللاحقة على الاقتناء :

- يتم احتساب النفقات المتكبدة لاستبدال أى من مكونات الأصول الثابتة كبند منفصل ويتم رسملته ، كما يتم شطب المبالغ المدرجة لأي جزء مستبدل. يتم رسملة النفقات الأخرى اللاحقة فقط عند زيادة المنافع الاقتصادية المستقبلية المتعلقة بالأصل و يتم إثبات جميع النفقات الأخرى في قائمة الدخل كمصروفات.
- يتم مراجعة القيم المتبقية للأصول و الاعمار الانتاجية لها و طرق اهلاكها في نهاية كل سنة مالية و تعديلها كلما كان هناك تغيير جوهري في اسلوب الحصول على المنافع الاقتصادية من تلك الأصول.

اضمحلال الأصول الثابتة :

- تقوم الشركة بشكل دورى في تاريخ كل ميزانية بتحديد ما اذا كان هناك مؤشر على ان يكون اصل ثابت قد اضمحل ، عندما تزيد القيمة الدفترية للأصل عن قيمته الاستردادية ، فيعتبر ان هناك اضمحلال للأصل و بالتالى يتم تخفيضه الى قيمته الاستردادية ، وتثبت خسارة اضمحلال بقائمة الدخل .
- يتم رد الخسارة الناجمة عن اضمحلال القيمة فقط اذا كان هناك تغيير في التقديرات المستخدمة لتحديد قيمة الأصل الاستردادية منذ اثبات اخر خسارة ناتجة عن اضمحلال القيمة ، و تكون محدودة بحيث لا تتعدى القيمة الدفترية للأصل (نتيجة لرد الخسارة الناجمة عن اضمحلال القيمة) القيمة الاستردادية له او القيمة الدفترية التي كان سيتم تحديدها (بالصافي بعد الاهلاك) ما لم يتم الاعتراف بالخسارة الناجمة عن اضمحلال القيمة بالنسبة للأصل في السنوات السابقة . و يتم اثبات الرد في أية خسارة ناجمة عن اضمحلال قيمة أصل بقائمة الدخل .

٣/٣ الأصول غير الملموسة:

- تتمثل في قيمة تكلفة الحصول على برامج من المتوقع ان يتم الاستفادة بها و ليس لها وجود مادي محدد و ملموس و الذى تم الحصول عليه او نشأ عن حقوق تعاقدية قانونية مع اطراف أخرى و يتوقع ان يترتب على حيازته تدفق منافع مستقبلية قابلة للقياس في صورة تدفقات نقدية مستقبلية و يتم اثبات الاولى لتلك الأصول بالقيمة التعاقدية المباشرة للحصول عليها ، على ان يتم اعادة قياسها في نهاية الفترة المالية بتكلفة الاقتناء مخصوما منها مجمع الاستهلاك و مجمع خسائر اضمحلال القيمة - ان وجدت - و التي تمثل القيمة العادلة لتلك الأصول في ذلك التاريخ.

٤/٣ مشروعات تحت التنفيذ :

- يتم تسجيل التكاليف التي تتحملها الشركة في إنشاء الأصول الثابتة في بند مشروعات تحت التنفيذ و عند انتهاء استكمال الأصل ويصبح جاهز للاستخدام في الغرض المنشأ من أجله يتم تحويل التكاليف الى الأصول الثابتة ، ويتم تقييم المشروعات تحت التنفيذ بالتكلفة أو صافي القيمة الاستردادية أيهما اقل .

٥/٣ اضمحلال الأصول :

١/٥/٣ الأصول المالية

- تطبق الشركة منهجا من ثلاث مراحل لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة من الأصول المالية المثبتة بالتكلفة المستهلكة و أدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر . و تنتقل الأصول بين المراحل الثلاث التالية استنادا إلى التغير في الجودة الائتمانية للأصل المالي منذ الاعتراف الأولي بها.

المرحلة الأولى : خسارة الائتمان المتوقعة على مدى ١٢ شهرا:

- تتضمن المرحلة الأولى الأصول المالية عند الاعتراف الأولي و التي لا تنطوي على زيادة جوهري في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف الأولي أو التي تنطوي على مخاطر ائتمانية منخفضة نسبيا. بالنسبة لهذه الأصول ، يتم الاعتراف بخسائر ائتمانية متوقعة على مدى ١٢ شهرا.
- خسائر الائتمان المتوقعة على مدى ١٢ شهرا هي الخسائر الائتمانية المتوقعة التي قد تنتج من حالة اخفاق محتملة خلال ١٢ شهرا بعد تاريخ القوائم المالية.

المرحلة الثانية : خسارة الائتمان المتوقعة على مدى الحياة - مع عدم اضمحلال قيمة الائتمان:

- تتضمن المرحلة الثانية الأصول المالية التي بها زيادة جوهري في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف الأولي ، و لكن لا يوجد دليل موضوعي على اضمحلال القيمة. يتم الاعتراف بخسائر ائتمان متوقعة على مدى الحياة لتلك الأصول، خسارة الائتمان المتوقعة على مدى الحياة هي الخسائر الائتمانية المتوقعة الناتجة من جميع حالات الاخفاق الممكنة على مدى العمر المتوقع للأداة المالية. في نهاية كل فترة مالية، تقوم الشركة بتقييم ما إذا كانت هناك زيادة جوهري في مخاطر الائتمان للأصول المالية منذ الاعتراف الأول. تستخدم الشركة كلا من المعلومات الكمية و النوعية لتحديد ما إذا كانت هناك زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان بناء على خصائص الأصل المالي. يمكن أن تكون المعلومات الكمية إنخفاضاً في التصنيف الائتماني دون درجة الاستثمار. و يتم الحصول على المعلومات النوعية من خلال مراقبة التغيرات المعاكسة الحالية أو المتوقعة في الأعمال أو الظروف المالية أو الاقتصادية التي من المتوقع أن تسبب تغيرا جوهريا (سلبيا) في قدرة المدين على الوفاء بالتزاماته تجاه الشركة.

- بالإضافة إلى ذلك، تستخدم الشركة مؤشرات التصنيف الائتماني الداخلي بها لتطبيق العوامل الكمية في تقييم ما اذا كانت هناك زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان. ترى الشركة أن مخاطر الائتمان قد زادت بشكل كبير إذا تدهور التصنيف الائتماني بشكل كبير في نهاية كل فترة مالية مقارنة بالتصنيف الداخلي الأصلي، إذا تم تحديد زيادة كبيرة في مخاطر جوهرية، فإن هذا يؤدي الى تحويل جميع الأدوات في النطاق المحتفظ بها مع هذا الطرف من المرحلة الأولى إلى الثانية.

المرحلة الثالثة : خسارة الائتمان المتوقعة على مدى الحياة - اضمحلال قيمة الائتمان:

- تتضمن المرحلة الثالثة الأصول المالية التي يوجد بها دليل موضوعي على اضمحلال القيمة في تاريخ القوائم المالية، بالنسبة لهذه الأصول يتم الاعتراف بخسائر ائتمانية متوقعة على مدى الحياة.
 - تحدد الشركة الأصول المالية التي يوجد بها دليل موضوعي على اضمحلال القيمة بموجب معيار المحاسبة المصري رقم (٤٧) من خلال تطبيق تعريف التعثر المستخدم لأغراض إدارة مخاطر الائتمان - تحدد الشركة التعثر في السداد بأنه: أى طرف مقابل غير قادر على الوفاء بالتزاماته (بغض النظر عن المبلغ المعنى أو عدد الايام المستحقة).
 - عند تطبيق هذا التعريف، قد تكون المعلومات التالية بمثابة دليل على أن الأصل المالي ضعيف ائتمانيا:
 - اخلال بالعقد مثل التعثر أو التأخر في السداد.
 - من المحتمل أن يدخل العميل في حالة إفلاس أو إعادة هيكلة مالية أخرى، أو
 - يواجه العميل صعوبات مالية كبيرة بسبب اختفاء سوق نشط.
 - تقوم الشركة بمراجعة لكافة أصولها المالية فيما عدا الأصول المالية التي يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر لتقدير مدى وجود اضمحلال في قيمتها كما هو موضح أدناه. و يتم تصنيف الأصول المالية في تاريخ القوائم المالية ضمن ثلاث مراحل:
 - المرحلة الأولى: الأصول المالية التي لم تشهد ارتفاعا جوهريا في مخاطر الائتمان منذ تاريخ الاعتراف الأولي، و يتم حساب الخسارة الائتمانية المتوقعة لها لمدة ١٢ شهر.
 - المرحلة الثانية: الأصول المالية التي شهدت ارتفاعا جوهريا في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف الأولي أو تاريخ قيد التنفيذ، و يتم حساب الخسارة الائتمانية المتوقعة لها على مدى حياة الأصل.
 - المرحلة الثالثة: الأصول المالية التي شهدت اضمحلالا في قيمتها و الذي يستوجب حساب الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى حياة الأصل على أساس الفرق بين القيمة الدفترية للأداة و بين القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة.
- و يتم قياس الخسائر الائتمانية و خسائر اضمحلال في القيمة المتعلقة بالأدوات المالية على النحو التالي:
- يتم تصنيف الأداة المالية منخفضة المخاطر عند الاعتراف الأولي في المرحلة الأولى و يتم مراقبة مخاطر الائتمان بشكل مستمر من قبل ادارة المخاطر بالشركة.
 - اذا تم تحديد أن هناك زيادة جوهرية في خطر الائتمان منذ الاعتراف الأولي، يتم نقل الأداة المالية الى المرحلة الثانية حيث لا يتم بعد اعتبارها مضمحلة في هذه المرحلة.
 - في حالة وجود مؤشرات عن اضمحلال قيمة الأداة المالية فيتم ترحيلها للمرحلة الثالثة.
 - يتم تصنيف الأصول المالية التي انشأتها أو اقتنتها الشركة و تتضمن معدل مرتفع من خطر الائتمان عن معدلات الشركة للأصول المالية منخفضة المخاطر عند الاعتراف الأولي بالمرحلة الثانية مباشرة، و بالتالي يتم قياس خسائر الائتمان المتوقعة بشأنها على أساس الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى حياة الأصل.

٢/٥/٣ اضمحلال الأصول غير المالية:

- يتمثل اضمحلال الأصول في المبلغ الذي تزيد فيه القيمة الدفترية للأصل أو الوحدة المولدة للنقد عن قيمته الاستردادية و التي تمثل القيمة العادلة للأصل مخصوما منها تكاليف البيع أو قيمته الاستخدامية (القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقع حدوثها من الأصل) أيهما أكبر حيث يتم تحميل الانخفاض في قيمة الأصل على قائمة الدخل (الأرباح و الخسائر)، و في حالة وجود مؤشرات على ارتفاع قيمة الأصل فيتم عكس الخسارة الناتجة من اضمحلال قيمة الأصل بقائمة الدخل (الأرباح و الخسائر) و بما لا يجاوز قيمة الأصل الدفترية قبل تخفيض قيمة اضمحلال.

٧/٣ الأدوات المالية و قيمتها العادلة:

الأصول المالية:

١/٧/٣ الاعتراف و القياس الأولي:

- تقوم الشركة بالاعتراف الأولي بالمدينين و أدوات الدين في تاريخ نشأتها، جميع الأصول المالية والالتزامات المالية الأخرى يتم الاعتراف بها أولياً في تاريخ المعاملة عندما تصبح الشركة طرفاً في الأحكام التعاقدية للأداة المالية.

- يتم قياس الأصل المالي (ما لم يكن المدينين التجاريين بدون مكون تمويل مهم) أو الالتزام المالي مبدئياً بالقيمة العادلة بالإضافة إلى تكاليف المعاملات التي تسبب مباشرة إلى حيازتها لبند ليس بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. يتم قياس العملاء الذين ليس لديهم عنصر تمويل مهم مبدئياً بسعر المعاملة.

٢/٧/٣ الأصول المالية - التقييم والقياس اللاحق:

- عند الاعتراف الأولي يتم تبويب الأصل المالي على (أدوات الدين) أنه مقاس بالتكلفة المستهلكة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر كاستثمارات في أدوات حقوق الملكية أو بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

- لا يتم إعادة تبويب الأصول المالية بعد الإقرار الأولي إلا إذا قامت الشركة بتغيير نموذج أعمالها لإدارة الأصول المالية و في هذه الحالة يتم تبويب جميع الأصول المالية المتأثرة في اليوم الأولي من فترة إعداد التقارير المالية الأولي بعد التغيير في نموذج الأعمال.

- يتم تبويب الأصل المالي (أدوات دين) كمقيم بالتكلفة المستهلكة إذا استوفى الشرطين التاليين و لم يتم تصفيته على أنه مقيم بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر:

- في حالة إذا كان سيتم الاحتفاظ بالأصل من ضمن نموذج عمل يهدف إلى الاحتفاظ بالأصول لتحصيل تدفقات نقدية تعاقدية، و
- في حالة أنه ينشأ عن الشروط التعاقدية للأصول المالية تدفقات نقدية في تواريخ محددة و التي تكون فقط مدفوعات أصل و فائدة على المبلغ الأصلي مستحق السداد.

- يتم تبويب الاستثمار في أدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر إذا استوفى الشرطين التاليين و لم يتم تحديده على أنه مقيم بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر:

- يكون الاحتفاظ بها ضمن نموذج أعمال يتم تحقيق هدفه من خلال تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية و بيع الأصول المالية كليهما، وينشأ عن الشروط التعاقدية للأصل المالي تدفقات نقدية في تواريخ محددة و التي تمثل فقط مدفوعات المبلغ الأصلي و الفائدة على المبلغ الأصلي و الفائدة القائم.

● عند الإقرار الأولي باستثمار في أدوات حقوق الملكية غير محتفظ بها لغرض المتاجرة يمكن للشركة أن تقوم باختيار لا رجعة فيه بأن تعرض ضمن الدخل الشامل الآخر، التغيرات اللاحقة في القيمة العادلة للاستثمار تظهر ضمن بنود الدخل الشامل الأخرى و لا يعاد تصنيفها في قائمة الدخل.

● الأصول المالية التي لم يتم تبويبها على أنها مقيمة بالتكلفة المستهلكة أو مقيمة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخرى يتم تبويبها على أنها مبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر، و هذا يتضمن كل مشتقات الأصول المالية. عند الإقرار الأولي فإنه يمكن للشركة، أن تخصص - بشكل غير قابل للإلغاء - أصلاً مالياً يستوفي المتطلبات التي يتم قياسها بالتكلفة المستهلكة أو بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر إذا كان القيام بذلك يزيل أو يقلص بشكل جوهري - عدم الثبات في القياس أو الإقرار (يشار إليه - أحياناً - على أنه "عدم اتساق محاسبي") و الذي قد ينشأ خلال ذلك.

● لا يتم احتساب خسائر انتمائية متوقعة لأدوات حقوق الملكية.

٣/٧/٣ الأصول المالية - تقسيم نموذج الأعمال:

تقوم الشركة بإجراء تقييم لهدف نموذج الأعمال الذي يتم فيه الاحتفاظ بأصل مالي على مستوى المحفظة لأن هذا يعكس بشكل أفضل الطريقة التي يتم بها إدارة الأعمال و يتم تقديم المعلومات للإدارة. تتضمن المعلومات التي تم النظر فيها ما يلي:

- السياسات و الأهداف المعلنة للمحفظة و تشغيل تلك السياسات عملياً. يشمل ذلك ما إذا كانت استراتيجية الإدارة تركز على كسب إيرادات الفوائد التعاقدية، و الحفاظ على معدل فائدة معين.

- كيفية تقييم أداء المحفظة و إبلاغ إدارة الشركة بها.

- المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج الأعمال (و الأصول المالية المحتفظ بها في نموذج الأعمال) و كيفية إدارة تلك المخاطر.

- تكرار و حجم و توقيت مبيعات الأصول المالية في الفترات السابقة و أسباب هذه المبيعات و التوقعات بشأن نشاط المبيعات في المستقبل.

- يتم قياس الأصول المالية المحتفظ بها لغرض المتاجرة التي يتم تقييم أدائها على أساس القيمة العادلة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

٤/٧/٣ الأصول المالية - تقسيم ما إذا كانت التدفقات التعاقدية هي فقط مدفوعات أصل و فائدة:

لأغراض هذا التقييم يكون المبلغ الأصلي هو القيمة العادلة للأصل المالي عند الاعتراف المالي و تكون الفائدة هي مقابل القيمة الزمنية للنقود، و مقابل المخاطر الائتمانية المرتبطة بالمبلغ الأصلي القائم خلال فترة زمنية معينة و مقابل مخاطر الإقراض الأساسية الأخرى و التكاليف (خطر السيولة و التكاليف الإدارية)، بالإضافة إلى هامش الربح.

- عند تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية هي فقط مدفوعات أصل الفائدة ، تأخذ الشركة في اعتبارها الشروط التعاقدية للأداة. و يتضمن ذلك تقييم ما إذا كان الأصل المالي يحتوى على شرط تعاقدى يمكن أن يغير توقيت أو مقدار التدفقات النقدية التعاقدية بحيث لا تلبى هذا الشرط عند إجراء هذا التقييم ، تأخذ الشركة في اعتبارها:
- الأحداث المحتملة التي من شأنها تغيير مبلغ أو توقيت التدفقات النقدية.
- الشروط التي قد تعدل معدل التدفقات التعاقدية بما في ذلك ميزات المعدل المتغير.
- ميزات الدفع المسبق والإضافات. (إن وجدت)
- الشروط التي تقصر مطالبة الشركة بالتدفقات النقدية من الأصول المحددة.
- يتماشى ميزة السداد المبكر مع مدفوعات الأصل و الفائدة فقط إذا كان مبلغ الدفع المسبق يمثل بشكل جوهري المبالغ غير المدفوعة من الأصل و الفائدة على المبلغ الأساسى المستحق، و الذى قد يشمل تعويضا معقولا عن الإنهاء المبكر للعقد. بالإضافة إلى ذلك بالنسبة للأصول المالية التي يتم الحصول عليها بخصم أو علاوة إصدار على القيمة الإسمية التعاقدية، و هى ميزة تسمح أو تتطلب السداد المبكر بمبلغ يمثل بشكل جوهري المبلغ التعاقدى بالإضافة إلى الفائدة التعاقدية المستحقة (ولكن غير المدفوعة) (و التي قد تتضمن أيضا تعويضا معقولا للإنهاء المبكر) يتم التعامل معها على أنها تتوافق مع هذا المعيار إذا كانت القيمة العادلة لميزة السداد المبكر غير مؤثرة عند الإعراف الأولى.

٥/٧/٣ الأصول المالية - القياس اللاحق، والأرباح والخسائر:

أصول المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر	تقاس الأصول المالية لاحقا بالقيمة العادلة، و يتم الإعراف بالتغيرات في القيمة العادلة متضمنة أى عوائد أو توزيعات أرباح ضمن الأرباح أو الخسائر.
أصول المالية بالتكلفة المستهلكة	تقاس الأصول المالية المقيمة بالتكلفة المستهلكة لاحقا بالتكلفة المستهلكة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية ، التكلفة المستهلكة يتم تخفيضها بخسائر الإضمحلال.
أدوات الدين المقيمة بالقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الآخر	إيرادات الفوائد ، أرباح و خسائر فروق العملة والإضمحلال يتم الإعراف بهم ضمن الأرباح و الخسائر ، و بالنسبة للأرباح و الخسائر الناتجة عن الاستبعاد تسجل ضمن الأرباح و الخسائر.
استثمارات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الأخرى	تقاس الأصول المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل لاحقا بالقيمة العادلة.
	إيرادات الفوائد يتم احتسابها باستخدام طريقة الفائدة الفعلية، أرباح و خسائر فروق العملة والإضمحلال يتم الإعراف بها ضمن الأرباح و الخسائر.
	صافي الأرباح و الخسائر الأخرى يتم الإعراف بها ضمن الدخل الشامل. عند الاستبعاد ، مجمع الأرباح و الخسائر ضمن الدخل الشامل يتم إعادة تبويبه ليصبح ضمن الأرباح و الخسائر.
	تقاس الأصول المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل لاحقا بالقيمة العادلة.
	توزيعات الأرباح يتم الإعراف بها كإيراد ضمن الأرباح و الخسائر ما لم تكن توزيعات الأرباح تمثل بشكل واضح استرداداً لجزء من تكلفة الإستثمار.
	صافي الأرباح و الخسائر الأخرى التي تم الإعراف بها في الدخل الشامل الأخرى لا يتم إعادة تبويبها على الإطلاق ضمن الأرباح و الخسائر.

٦/٧/٣ الالتزامات المالية - التبويب والقياس اللاحق، والأرباح والخسائر:

- يتم تبويب الالتزامات المالية على أنها مقيمة بالتكلفة المستهلكة أو بالقيمة العادلة من خلال الأرباح و الخسائر.
- يتم تبويب الالتزامات المالية على أنها مقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح و الخسائر إذا تم تبويبها على أنها محتفظ بها لأغراض المتاجرة أو كانت ضمن المشتقات المالية أو تم تبويبها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر عند الإعراف الأولى.
- يتم قياس الالتزامات المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح و الخسائر بالقيمة العادلة و يتم الإعراف بصافي الأرباح و الخسائر بما في ذلك مصروف الفوائد ضمن الأرباح و الخسائر.

- الإلتزامات المالية الأخرى يتم قياسها لاحقا بالتكلفة المستهلكة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية ، و يتم الإعتراف بمصروف الفوائد و أرباح و خسائر التغيرات فى أسعار صرف العملات الأجنبية ضمن الأرباح و الخسائر ، بالنسبة للأرباح و الخسائر الناتجة عن الاستبعاد تسجل ضمن الأرباح و الخسائر.

٧/٧/٣ الاستبعاد:

الاصول المالية:

- تقوم الشركة باستبعاد الأصل المالى عند انقضاء الحقوق التعاقدية فى التدفقات النقدية من الأصل المالى ، أو تقوم بتحويل الحقوق التعاقدية لاستلام التدفقات النقدية التعاقدية فى معاملة يكون قد تم فيها تحويل جميع مخاطر و منافع ملكية الأصل المالى بشكل جوهري ، أو التى لا تقوم فيها الشركة بتحويل أو الاحتفاظ بكافة مخاطر و منافع الملكية و لا تحتفظ بالسيطرة على الأصول المالية.
- تدخل الشركة فى معاملات تقوم بموجها بتحويل الأصول المعترف بها فى قائمة مركزها المالى ، و لكنها تحتفظ بكافة مخاطر و منافع الأصل المحولة فى هذه الحالة لا يتم إستبعاد الأصول المحولة.

الالتزامات المالية:

- يتم استبعاد الإلتزامات المالية عندما يتم سداد الإلتزامات التعاقدية أو إلغائها أو إنقضاء مدتها.
- تقوم الشركة أيضا باستبعاد الإلتزامات المالية عندما يتم تعديل شروطها و التدفقات النقدية للإلتزامات المعدلة تختلف اختلافا جوهريا ، و فى هذه الحالة يتم الإعتراف بالإلتزامات المالية الجديدة على أنها أساس الشروط المعدلة بالقيمة العادلة.
- عند استبعاد الإلتزامات المالية فإن الفرق بين القيمة الدفترية و المقابل المدفوع (بما فى ذلك أصول غير نقدية تم تحويلها أو التزامات مفترضة) يتم الإعتراف بها ضمن الأرباح و الخسائر.

٨/٧/٣ مقاصة الأدوات المالية:

- تتم مقاصة الأصول و الإلتزامات المالية و يدرج الصافي فى قائمة المركز المالى عندما و عندما فقط:
- يكون لدى الشركة حق الزامى قانونى فى تسوية المبالغ المثبتة ، و عندما يكون لدى الشركة نية فى تسوية الأصول مع الإلتزامات على أساس الصافي أو بيع الأصول و سداد الإلتزامات فى آن واحد.

٩/٧/٣ الأدوات المالية المشتقة و محاسبة التغطية:

- تحتفظ الشركة بأدوات مالية مشتقة لتغطية تعرضها لمخاطر أسعار صرف العملات الأجنبية و مخاطر أسعار الفائدة. يتم فصل المشتقات الضمنية و المحاسبة عنها منفصلة إذا لم يكن العقد المضيف أصلا ماليا و فى حالة توافر شروط محددة.
- المشتقات يتم قياسها أولا بالقيمة العادلة و يتم الإعتراف بتكاليف المعاملة ذات العلاقة ضمن الأرباح أو الخسائر. بعد الاعتراف الأولي يتم قياس المشتقات بالقيمة العادلة و يتم الإعتراف بأى تغير فى القيمة العادلة فى الأرباح أو الخسائر.

٨/٣ اوراق القبض :

- تتمثل أوراق القبض فى قيمة الشيكات المحددة بتواريخ الاستحقاق و التى حصلت عليها الشركة كأدوات وفاء مقابل القيم التعاقدية للوحدات المتعاقد عليها ، و يتم الإعتراف الأولي لأوراق القبض بالقيمة العادلة للمعاملة وقت إبرام التعاقد مع العملاء ، على أن يتم القياس اللاحق لأوراق القبض التى تعتبر أدوات قابلة للتداول فى تاريخ إعداد القوائم المالية باستخدام التكلفة المستهلكة و التى يتم تحديدها بخصم التدفقات النقدية المستقبلية لأوراق القبض بإتباع سعر الفائدة السوقى للأدوات المالية المشابهة استهلاكا على قائمة الدخل (الأرباح و الخسائر)

٩/٣ المخصصات :

- يتم الاعتراف بالمخصصات عندما يكون على الشركة التزام قانوني أو تعاقدى قائم أو مستدل عليه من الظروف المحيطة نتيجة لحدث فى الماضي و يكون من المحتمل أن يترتب عنه تدفق لمنافع اقتصادية يتم استخدامها لسداد ذلك الالتزام ويمكن عمل تقدير موثوق به لمبلغ الالتزام ، ويتم مراجعة المخصصات فى تاريخ كل ميزانية وتعديلها لإظهار أفضل تقدير حالي .
- وعندما يكون تأثير القيمة الزمنية للنقد جوهريا فيجب أن يكون المبلغ المعترف به كمخصص هو القيمة الحالية للإنفاق المتوقع المطلوب لتسوية الالتزام .

١٠/٣ الموردون واوراق الدفع والأرصدة الدائنة:

- تثبت ارصدة الموردين و اوراق الدفع و المصروفات المستحقة و التأمينات من الغير و الارصدة الدائنة الأخرى بالمبالغ المستحقة السداد فى المستقبل للبضائع أو الخدمات المستلمة سواء تمت أو لم تتم المطالبة بها من قبل المورد (بالتكلفة) .

١١/٣ الاقتراض بالفائدة :

- يتم الاعتراف بالإقتراض مبدئياً بالقيم التي تم إستلامها ، و يتم تبويب المبالغ التي تستحق خلال عام ضمن الإلتزامات المتداولة ، إلا إذا كان لدى الشركة الحق في تأجيل سداد رصيد القروض لمدة تزيد عن عام بعد تاريخ المركز المالي ، فيتم عرض رصيد القرض ضمن الإلتزامات غير المتداولة .
- و يتم قياس القروض و الإقتراض بفوائد بعد الإعتراف المبدئي علي أساس التكلفة المستهلكة بطريقة معدل الفائدة الفعال ، مع إدراج أي فروق بين التكلفة و القيمة الإستردادية في قائمة الدخل خلال فترة الإقتراض علي أساس سعر الفائدة الفعلي.

تكلفة الإقتراض:

- يتم رسملة تكاليف الإقتراض المتعلقة مباشرة بإقتناء أو إنشاء أو إنتاج الأصل المؤهل و الذي يتطلب فترة زمنية طويلة لتجهيزه للإستخدام في الأغراض المحددة له أو لبيعه ، كجزء من تكلفة الأصل ، و يتم تحميل تكاليف الإقتراض الأخرى كمصروف في الفترة التي تحققت فيها ، و تتمثل تكاليف الإقتراض في الفوائد و التكاليف الأخرى التي تنفقها الشركة لإقتراض الأموال .

١٢/٣ الاحتياطي القانوني:

- تطبيقاً لأحكام قانون الشركات والنظام الأساسي للشركة فإنه يتم استقطاع ٥% من الأرباح السنوية كاحتياطي قانوني حتى يبلغ ٥٠% من رأس المال المصدر ومتي نقص الاحتياطي تعين العودة إلي الاقتطاع، يستعمل الاحتياطي بناء على قرار من الجمعية العامة وفقاً لاقتراح مجلس الإدارة .

١٣/٣ توزيعات الأرباح:

- يتم الإعتراف بتوزيعات الأرباح كإلتزام في الفترة الذي يتم فيه إعلان التوزيع .

١٤/٣ اسهم الخزينة:

- يتم اثبات اسهم الخزينة بتكلفة اقتنائها و تظهر مخصصة من حقوق الملكية و لا يتم الاعتراف بأى ربح او خسارة في الأرباح او الخسائر الناتجة عن شراء او بيع او اصدار او الغاء تلك الادوات و يتم ادراج ربح او خسارة التصرف في الاسهم ضمن حقوق الملكية.

١٥/٣ ايرادات من عقود العملاء:

تقوم الشركة بالاعتراف بالإيرادات المحققة من العقود مع العملاء في ضوء شروط ما جاء بمعيار المحاسبة المصري رقم (٤٨) و ذلك من خلال الإجراءات التالية:

- تحديد العقد.
- تحديد إلتزامات الأداء.
- تحديد سعر المعاملة.
- توزيع سعر المعاملة على إلتزامات الأداء في حالة أن عقد العميل يشمل أكثر من إلتزام أداء.
- يتم الإعتراف بالإيرادات المحققة من العقود مع العملاء على مدار زمني (الوفاء بالإلتزامات الأداء على مدى زمني يمثل الزمن الذي يتم فيه الوفاء بالإلتزامات الأداء) إذا تم إستيفاء أحد الضوابط التالية:
 - أ- تلقى العميل المنافع الناتجة عن أداء المنشأة و يستهلكها في التوقيت الذي تقوم فيه الشركة بالتنفيذ.
 - ب- أو يترتب على الإلتزامات الأداء قيام الشركة بإنشاء أو تحسين أصل.
 - ت- أو لا يترتب على أداء الشركة إنشاء أصل ليس له استخدام بديل و للشركة حق واجب التنفيذ في تحصيل مقابل الأداء المكتمل حتى تاريخه.
- يتم الإعتراف بالإيرادات المحققة من عقود العملاء عند نقطة من الزمن إذا لم يكن الوفاء بالإلتزامات الأداء يتم على مدار زمني حيث تقوم الشركة بالوفاء بالإلتزام الاداء عند نقطة من الزمن و هي النقطة التي يحصل فيها العميل على السيطرة على الأصل - و توجيه استخدام الأصل - و الحصول على ما يقارب جميع المنافع المتبقية، في هذه الحالة يجب على الشركة أن تعترف بالإيراد لأنها قامت بالوفاء بالإلتزامات الأداء.

وجود مكون تمويلي هام

- يتم تعديل قيمة المبلغ المتعهد به > القيمة التعاقدية ليعكس آثار القيمة الزمنية للنقود إذا كان العقد يتضمن مكون تمويلي هام.

١٦/٣ الاعتراف بالإيراد:

يتحقق الإيراد وفقاً لمبدأ الاستحقاق ، و يتم الاعتراف بالإيراد عند انتقال السيطرة علي السلع أو تقديم الخدمات الي العميل و اصدار فاتورة للعميل.

١٧/٣ ايرادات الفوائد الدائنة:

يتم الاعتراف بإيراد الفوائد الدائنة وفقاً لاساس الاستحقاق ، و يتم ادراج الفوائد الدائنة بقائمة الدخل .

١٨/٣ ايرادات من شركات تابعة وشقيقة:

- يتم إثبات الإيرادات الناتجة عن الاستثمارات في شركات شقيقة و الناتجة عن اتباع أسلوب حقوق الملكية طبقاً لنصيب الشركة في نتائج أعمال الشركات المستثمر فيها و طبقاً لنسبة المساهمة بها ، بالإضافة للتغيير في حقوق الملكية للشركة المستثمر فيها بالنسبة للبنود التي لم يتم إدراجها بنتائج الأعمال.
- كما يتم إثبات الإيرادات الناتجة عن الإستثمارات في الشركات التابعة و الناتجة عن اتباع أسلوب التكلفة عند صدور الحق للشركة في استلام تلك الإيرادات و العوائد سواء بواقع الإعلان أو بتحقيق واقعة التحصيل الفعلي أيهما أكثر تحديداً.
- و يتم استبعاد أثر تلك الإيرادات المحققة سواءاً بالتوزيع النقدي أو بتطبيق أسلوب حقوق الملكية من قائمة دخا المجموعة لدى إعدادها.

١٩/٣ إيرادات استثمارات عقارية:

يتم تحقق الإيراد الناتج من الاستثمار في استثمارات عقارية عند اتمام و اكتمال عملية بيع تلك الاستثمارات و نقل ملكيتها - مبدئياً- الى المشتري ، و تثبت تلك الإيرادات كأرباح بيع بقيمة الفرق بين تكلفة تلك الإستثمارات و بين سعر البيع ، كما يتم إثبات الإيرادات الناتجة عن إستغلال و تأجير تلك الإستثمارات للتغير طبقاً لمبدأ الاستحقاق.

٢٠/٣ المصروفات:

يتم الاعتراف بجميع المصروفات شاملة مصروفات النشاط ، المصروفات الادارية و العمومية ، المصروفات التمويلية ، المصروفات الأخرى مع أدراجها بقائمة الدخل في السنة المالية التي تحققت فيها تلك المصاريف وفقاً لأساس الاستحقاق .

٢١/٣ التقديرات المحاسبية:

يتطلب إعداد القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية قيام الإدارة بعمل تقديرات وافتراضات تؤثر على قيم الأصول والالتزامات والإيرادات والمصروفات خلال الفترات والسنوات المالية ، هذا وقد لا تختلف النتائج الفعلية نسبياً عن تلك التقديرات.

٢٢/٣ المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة:

تتمثل الأطراف ذوى العلاقة في العلاقات المباشرة أو غير المباشرة التي تنشأ بين المنشأة و بين شركاتها التابعة أو الشقيقة أو ذات المصلحة المشتركة و ذلك بالإضافة إلى العلاقة التي تنشأ بين الشركة و بين الأعضاء الأساسيين في الإدارة العليا بالمنشأة، أو هؤلاء العاملين بالمنشأة و يكون لهم تأثير قوى على إتخاذ القرارات بشكل مباشر أو غير مباشر ، و تطلق المعاملات مع الاطراف ذوى العلاقة على جميع العمليات و المعاملات و تبادل الموارد و الخدمات و الالتزامات التي تنشأ بين المنشأة و بين هؤلاء الأطراف و التي يجب أن تتم على ذات الأسس مع الأطراف غير ذوى العلاقة.

٢٣/٣ قائمة التدفقات النقدية:

- يتم إعداد قائمة التدفقات النقدية وفقاً للطريقة غير المباشرة.
- لاغراض اعداد قائمة التدفقات النقدية عن الفترة تتضمن النقدية و ما في حكمها الارصدة النقدية و الودائع لاجل مدة تزيد عن ٣ شهور و اذون الخزانه لمدة لا تزيد عن ٣ شهور.

٢٤/٣ النقدية وما في حكمها:

- تتضمن النقدية و ما في حكمها ارصدة النقدية بالبنوك غير معرضة لخطر هامة للتغير في قيمتها العادلة و تستخدم بواسطة الشركة في ادارة التزاماتها قصيرة الاجل.
- لغرض قائمة التدفقات النقدية فإن النقدية وما في حكمها تشمل على ارصدة النقدية لدى البنوك وودائع قصيرة الآجل والتي لديها تواريخ استحقاق ثلاثة أشهر أو أقل .

٢٥/٣ ضريبة الدخل و الضريبة المؤجلة:

- تتضمن ضريبة الدخل على ارباح أو خسائر السنة كل من ضريبة السنة و الضريبة المؤجلة و يتم اثباتها بقائمة الارباح و الخسائر باستثناء ضريبة الدخل المتعلقة ببنود حقوق الملكية و التي يتم اثباتها مباشرة ضمن حقوق الملكية
- و تتمثل الضريبة الحالية في الضريبة المتوقعة على الربح الخاضع للضريبة عن السنة باستخدام اسعار الضريبة السارية.
- يتم حساب ضريبة الدخل وفقاً لقانون الضرائب المصرى رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ ولائحته التنفيذية .

١/٢٥/٣ ضريبة الدخل:

- يتم تقييم اصول و التزامات ضرائب الدخل للفترة الجارية و الفترات السابقة وفقاً للمبلغ المتوقع استرداده او سداده لمصلحة الضرائب.

٢/٢٥/٣ الضريبة المؤجلة:

- يتم الاعتراف بضريبة الدخل المؤجلة باتباع طريقة الالتزامات على الفروق المؤقتة بين القيمة المعترف بها للاصل او الالتزام للاغراض الضريبية (الاساس الضريبي) و قيمتها المدرجة بالميزانية (الاساس المحاسبي) و ذلك باستخدام سعر الضريبة المطبق.

- ويتم الاعتراف بضريبة الدخل المؤجلة كأصل عندما يكون هناك احتمال قوى بإمكانية تحقيق أرباح تخضع للضريبة في المستقبل يمكن من خلالها الإنتفاع بهذا الأصل ، ويتم تخفيض قيمة الأصول الضريبية المؤجلة بقيمة الجزء الذي لن يتحقق منه المنفعة الضريبية المتوقعة خلال السنوات التالية .
- الضريبة المؤجلة تنشأ عن وجود بعض الفروق المؤقتة بسبب اختلاف الفترة الزمنية التى يتم فيها الاعتراف بقيمة الأصول والالتزامات بين كل من الأسس الضريبية المطبقة وبين الأسس المحاسبية التى يتم أعداد القوائم المالية طبقا لها .
- يتم ادراج الضريبة الجارية والضريبة المؤجلة كإيراد او مصروف في قائمة الدخل للفترة .

٢٦/٣ نصيب السهم في الأرباح (الخسائر) :

يتمثل نصيب السهم الأساسى في الأرباح في قيمة نصيب كل سهم من الأسهم العادية للشركة من صافي الأرباح الناتجة عن الأنشطة العادية والمستمرة بعد استبعاد نصيب العاملين و حصة مجلس الإدارة (إن وجدت) و ذلك على أساس متوسط عدد الأسهم القائمة خلال الفترة المالية مرجحا بعامل الوقت.

٢٧/٣ العمليات غير المستمرة :

- تتمثل العملية غير المستمرة في عنصر من عناصر نشاط الشركة و الـ ذي يمثل خطأ تجاوبا كبيرا مستقلا أو منطقة جغرافية للعمليات تم التصرف فيه أو تم تصنيفه كمحتفظ به لغرض البيع أو يمثل شركة تابعه تم شراؤها فقط بغية إعادة بيعها.
- يتم التحويل كعملية غير مستمرة عند التخلص أو عندما تستوفي العمليات الشروط اللازمة لتحويلها كمحتفظ بها للبيع لو حدث مسبقا ويتم إعادة تبويب أرقام المقارنة لقائمة الدخل و التدفقات النقدية بحيث تعكس العمليات بإفتراض أنها غير مستمرة من بداية سنة المقارنة .

٢٨/٣ أهداف وسياسات وأساليب إدارة رأس المال :

- تهدف إدارة الشركة من إدارة رأس المال الى الحفاظ على قدرة الشركة على الاستمرار بما يحقق عائد للمساهمين وتقديم المنافع لأصحاب المصالح الأخرى التى تستخدم القوائم المالية وتوفير والحفاظ على أفضل هيكل لرأس المال بغرض تخفيض تكلفة رأس المال ، وللمحافظة على أفضل هيكل لرأس المال تقوم الإدارة ببحث التغيير في قيمة التوزيعات المقترحة أو إصدار أسهم جديدة لرأس المال أو تخفيض الديون المستحقة على الشركة .
- وتقوم إدارة الشركة بمراقبة هيكل رأس المال وذلك من خلال المؤشرات المالية والاقتصادية .
- ويتمثل اجمالي رأس المال في إجمالي حقوق الملكية للشركة بالإضافة الى الالتزامات طويلة الاجل ، وتعتمد الشركة على الموارد الذاتية والتسهيلات من المودرين والتسهيلات البنكية.

٢٩/٣ المخزون :

- يتم تقييم المخزون طبقا للأسس التالية.
- مواد خام على اساس التكلفة باستخدام طريقه الوارد اولا او يصرف اولا او صافي القيمة البيعية ايهما اقل .
- مواد تعبئه وتغليف على اساس التكلفة باستخدام طريقه الوارد اولا او يصرف اولا او صافي القيمة البيعية ايهما اقل .
- الانتاج التام على اساس تكلفه الانتاج طبقا لقوائم التكاليف أو صافي القيمة البيعية ايهما اقل .
- الانتاج تحت التشغيل على اساس التكلفة الصناعيه لآخر مرحله تم الانتهاء منها أو صافي القيمة البيعية ايهما اقل .

٣٠/٣ عقود التاجير :

أ- عقود تأجير الأصول :

- يتم الاعتراف بأصل "حق الانتفاع" و بالتزام عقد التاجير في تاريخ بداية العقد حيث يتم قياس "حق الانتفاع" بالتكلفة في تاريخ بداية عقد التاجير و تتضمن تكلفة أصل "حق انتفاع" مبلغ القياس الأولي لالتزام عقد التاجير و أى دفعات تمت في أو قبل تاريخ بداية عقد التاجير و أى تكاليف مباشرة و أى تكاليف يتم تكبدها في تفكيك و إزالة الأصل محل العقد، كما يتم قياس التزامات عقد التاجير بالقيمة الحالية لدفعات الإيجار غير المدفوعة في ذلك التاريخ باستخدام معدل الفائدة الضمنى في عقد التاجير و تتمثل دفعات الإيجار في الدفعات التالية لحق استخدام الأصل سواء كانت دفعات ثابتة أو دفعات متغيرة (ليبور) أو مبالغ يتوقع سدادها بموجب ضمانات و سعر ممارسة لخيار الشراء و دفعات الغرامات لإنهاء عقد التاجير.

القياس اللاحق

- فى نهاية الفترة يتم استهلاك أصل "حق الانتفاع" من تاريخ بداية عقد التأجير و حتى نهاية العمر الإنتاجى للأصل محل العقد طبقا لمتطلبات الاهلاك الواردة فى معيار المحاسبة المصرى رقم (١٠) ، اذا كان سيتم ممارسة خيار الشراء و فيما عدا ذلك يتم استهلاك الأصل إلى نهاية العمر الإنتاجى أو نهاية مدة التأجير أيهما أقرب كما يتم احتساب أية خسائر اضمحلال فى قيمة أصل "حق الانتفاع" إن وجد.
- بعد تاريخ عقد التأجير يتم قياس التزامات عقد التأجير ليعكس تغيرات الإيجار بما يلى:
- أ- زيادة المبلغ الدفترى ليعكس الفائدة على التزام عقد التأجير.
- ب- تخفيض المبلغ الدفترى ليعكس دفعات الإيجار.
- ت- إعادة قياس المبلغ الدفترى ليعكس أى إعادة تقييم أو تعديلات لعقد الإيجار.
- و إذا حدث تغير فى دفعات الإيجار المستقبلية نتيجة تغير معدل الفائدة المستخدم فى تحديد دفعات الإيجار يتم إعادة قياس التزام عقد التأجير ليعكس دفعات الإيجار المعدلة.

ب- عقود البيع مع إعادة الاستئجار:

- فى حالة البيع مع إعادة الإستهجار يتم تقييم عملية تحويل الأصول إذا كانت عملية (حصول المشتري على السيطرة على الأصل و توجيه استخدامه و الحصول على المنافع الإقتصادية المتبقية منه) أو ليست عملية بيع و ذلك على النحو التالى:

تحويل الأصل يمثل عملية بيع:

- يتم إثبات الأصل كحق إنتفاع طبقا لمتطلبات معيار المحاسبة المصرى رقم (٤٩) الخاص بعقود الإيجار مقابل التزامات عقد التأجير بالقيمة الحالية لدفعات الإيجار كإلتزامات على النحو الوارد بسياسة عقود التأجير المدرجة فى البند (أ) بهالیه ، حيث يصنف العقد فى هذه الحالة كعقد إيجار.

تحويل الأصل ليس عملية بيع:

- يتم الاعتراف بالأصل المحول بدفاتر الشركة ضمن الأصول مقابل إثبات التزام مالى يساوى متحصلات التحويل بالعقد و يتم المحاسبة عن هذا الإلتزام طبقا لمعيار المحاسبة المصرى رقم (٤٧) ، حيث يصنف العقد فى هذه الحالة كعقد تمويل بضمان الأصل.

٣١ / ٣- الأدوات المالية وإدارة المخاطر المتعلقة بها:

تتمثل الأدوات المالية للشركة فى الأصول والالتزامات المالية ، وتتضمن الأصول المالية أرصدة النقدية لدى البنوك و أرصدة المدينون والأرصدة المدينة الأخرى ، كما تتضمن الالزامات المالية أرصدة الدائنون والأرصدة الدائنة الأخرى.

أ- خط سعر الفائدة:

يتمثل خطر الفائدة فى التغير المحتمل فى أسعار الفائدة و أثرها على الإلتزامات المالية الحالية والمستقبلية و المتمثلة فى الفوائد و العمولات على أرصدة القروض و السلفيات و مصادر التمويل الأخرى و التى قد يكون لها أثرا عكسيا على نتائج الأعمال. و تقوم الشركة بمراقبة توافق تواريخ استحقاقات الأصول والالتزامات المالية مع أسعار الفوائد المرتبطة به.

ب- خط أسعار الصرف:

يتمثل خطر العملات الأجنبية فى تقلبات فى سعر الصرف الذى يؤثر على المدفوعات والمقبوضات بالعملات الأجنبية وكذلك تقييم الأصول والالتزامات بالعملات الأجنبية. و لا توجد التزامات بعملات أجنبية.

ت- خط الائتمان:

يتمثل خطر الائتمان فى عدم مقدرة العملاء الممنوح لهم الائتمان على سداد المستحق عليهم و يعتبر هذا الخطر

ث- خط السيولة:

يتمثل خطر السيولة فى مقدرة الشركة على تأمين السيولة اللازمة لمقابلة الإلتزامات المتعلقة بالأدوات المالية. و قد تنتج مخاطر السيولة عن عدم بيع أصل مالى بسرعة و بقيمة تقارب قيمته العادلة. و تقوم الشركة بإدارة السيولة عن طريق التأكد بشكل دورى من توفر سيولة كافية لمقابلة اية التزامات مستقبلية. و تقوم ادارة الشركة على توفير السيولة الكافية لمقابلة التزاماتها المستقبلية عند استحقاقها.

ج- خط السوق:

يتمثل خطر السوق فى التغيرات فى الاسعار و التى تنشأ من التغير فى أسعار الصرف و الفوائد و أسعار الاوراق المالية التى قد تؤثر على إيرادات الشركة او تكلفة احتفاظها بالأدوات المالية ان وجدت.

٣١/٣ الأرقام المقارنة:

يعاد تبويب الأرقام المقارنة كلما كان ذلك ضروريا لتتوافق مع التغيرات فى العرض المستخدم فى الفترة الحالية.

٤ - المخزون

٢٠٢٣/١٢/٣١	٢٠٢٤/٠٦/٣٠	البيان
جنيه مصري	جنيه مصري	مواد خام
٧٥٧٤٧٠	٧٥٧٤٧٠	مخزون انتاج تام و تحت التشغيل
١٧٥٢٩٤٥	١٧٥٢٩٤٥	الإجمالي
٢٥١٠٤١٤	٢٥١٠٤١٤	

٥ - العملاء و اوراق القبض (بالصافي):

٢٠٢٣/١٢/٣١	٢٠٢٤/٠٦/٣٠	البيان
جنيه مصري	جنيه مصري	العملاء
٢٦٦٧٧٤٩	٢٦٦٧٧٤٩	خسائر ائتمانية متوقعة
(١٤٢٥٢٠)	(١٤٢٥٢٠)	إجمالي ارصده العملاء و اوراق القبض
٢٥٢٥٣١٨	٢٥٢٥٣١٨	

٦ - مدينون و حسابات مدينة أخرى:

٢٠٢٣/١٢/٣١	٢٠٢٤/٠٦/٣٠	البيان
جنيه مصري	جنيه مصري	تأمينات لدي الغير
٣٤٥٠٤	٣٤٥٠٤	موردين دفعات مقدمه
١٠٥١٠٩٧	١٠٥١٠٩٧	ضريبة المنبع
٢٨٩٦٩٢	٢٨٩٦٩٢	خسائر ائتمانية متوقعة
(١٤٢٥١)	(١٤٢٥١)	الإجمالي
١٣٦١٠٤٢	١٣٦١٠٤٢	

٧ - النقدية بالبنوك والصندوق

٢٠٢٣/١٢/٣١	٢٠٢٤/٠٦/٣٠	البيان
جنيه مصري	جنيه مصري	نقدية بالبنوك
٤٢١١	٤٢١١	نقدية بالصندوق
٥٣٩٢٠	٥٣٩٢٠	الإجمالي
٥٨١٣١	٥٨١٣١	

٨ - رأس المال:

- بلغ رأس المال المرخص به ١٧٠٠٠٠٠٠ جنيه (فقط سبعة عشر مليون جنيه لاغير)
- بلغ رأس المال المصدر و المدفوع ١١٤٧٥٠٠٠ جنيه (فقط احدى عشر مليون اربعمائة خمسة و سبعون الف جنيه لاغير) مدفوع بالكامل و موزع علي عدد ٢٢٩٥٠٠٠٠ سهم القيمة الاسمية لكل سهم ٠.٥٠ جنيه (فقط خمسون قرش لاغير).

٩ - المخصصات:

٢٠٢٣/١٢/٣١	٢٠٢٤/٠٦/٣٠	البيان
جنيه مصري	جنيه مصري	مخصص التزامات ضريبية محتمله
٥٤٣٢٧٥	٥٤٣٢٧٥	مخصص تعويضات
١٢٥٠٠٠	١٢٥٠٠٠	الإجمالي
٦٦٨٢٧٥	٦٦٨٢٧٥	

١٠ - المستحق لأطراف ذات علاقه :

بيان	٢٠٢٤/٠٦/٣٠ جنيه مصري	٢٠٢٣/١٢/٣١ جنيه مصري
الاهرام للطباعة و التغليف	٢٤٢١٠٠	٢٤٢١٠٠
دائنو مساهمين - شركة البرج للتجارة و التوزيع	٣١٢٦٠٠٠	٣١٢٦٠٠٠
دائنو مساهمين - هشام سعيد ذكي	٧٥٠٠٠٠	٧٥٠٠٠٠
دائنو مساهمين - شريف عزت بدوي شتيوي	٢٠٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠٠
الإجمالي	٦١١٨١٠٠	٦١١٨١٠٠

١١ - دائنون و ارصيده دائنه اخري

بيان	٢٠٢٤/٠٦/٣٠ جنيه مصري	٢٠٢٣/١٢/٣١ جنيه مصري
الموردين	٤٥٠٠٢٢٦	٤٥٠٠٢٢٦
اوراق الدفع	٢٠٠٠٠	٢٠٠٠٠
تامينات اجتماعيه	٢٩١٧٥٤	٢٩١٧٥٤
م. مستحقه	١٠١٨١٤	١٠١٨١٤
صندوق الطوارئ	٩٠٠	٩٠٠
دائنون متنوعون	١٦٢٣٧٩٤	١٦٢٣٧٩٤
عملاء دفعات مقدمه	٨٠٦٨	٨٠٦٨
المساهمه التكافليه	٧٩٤٩٢	٧٩٤٩٢
الإجمالي	٢٥٧٦٠٤٩	٢٥٧٦٠٤٩

١٢ - التزامات ضريبيه مستحقه

بيان	٢٠٢٤/٠٦/٣٠ جنيه مصري	٢٠٢٣/١٢/٣١ جنيه مصري
ضريبه كسب عمل	٢٠٤٧٦٥	٢٠٤٧٦٥
ضريبه القيمه المضافه	٣٣٠٨٩٦	٣٣٠٨٩٦
مصلحه الضرائب	٣٥٨٧٧	٣٥٨٧٧
الإجمالي	٥٧١٥٣٩	٥٧١٥٣٩

شركة بي أي دي - البدر للاستثمار و التنمية
" شركة مساهمة مصرية "

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية

في ٣٠ / ٠٦ / ٢٠٢٤

١٣ - الأصول الثابتة

البيان	أراضي	مكينات و الات	اجهزة و معدات	اثاث و معدات مكاتب	تجهيزات و تركيبات	اسطوانات و فورم	الاجمالي
جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري
التكلفة							
التكلفة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	2 220 232	4 911 403	853 471	156 132	1 070 786	2 390 836	11 602 860
الاضافات							
الاستيعادات							
التكلفة في ٣٠ يونيو ٢٠٢٤	2 220 232	4 911 403	853 471	156 132	1 070 786	2 390 836	11 602 860
مجموع الاهلاك							
مجموع الاهلاك في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣		1 466 742	137 283	119 425	244 302	1 988 990	3 956 742
الاهلاك خلال الفترة		129 175	35 809	15 613	41 324	40 185	262 106
مجموع اهلاك مستبعد							
مجموع الاهلاك في ٣٠ يونيو ٢٠٢٤		1 595 917	173 092	135 038	285 626	2 029 175	4 218 848
صافي القيمة الدفترية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٤	2 220 232	3 315 486	680 379	21 094	785 160	361 661	7 384 012
صافي القيمة الدفترية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	2 220 232	3 444 661	716 188	36 707	826 484	401 846	7 646 118

- لا يوجد رهن علي الأصول الثابتة

١٤ - مشروعات تحت التنفيذ

بيان	٢٠٢٤/٠٦/٣٠ جنيه مصرية	٢٠٢٣/١٢/٣١ جنيه مصرية
انشاءات المصنع الجديد - المنطقة الرابعة	٢٦٧٢٦٢١	٢٦٧٢٦٢١
الإجمالي	٢٦٧٢٦٢١	٢٦٧٢٦٢١

١٥ - إيرادات النشاط :

بيان	٢٠٢٤/٠٦/٣٠ جنيه مصرية	٢٠٢٣/٠٦/٣٠ جنيه مصرية
مبيعات النشاط	--	٤٩٤٠٤٤٨
الإجمالي	--	٤٩٤٠٤٤٨

١٦ - مصروفات النشاط

بيان	٢٠٢٤/٠٦/٣٠ جنيه مصرية	٢٠٢٣/٠٦/٣٠ جنيه مصرية
منصرف مخازن	--	٢٤٧٧٥٠٥
مصروفات صناعيه	--	١١٦٢٣٠٥
الإجمالي	--	٣٦٣٩٨١٠

١٧ - المصروفات العمومية :

بيان	٢٠٢٤/٠٦/٣٠ جنيه مصرية	٢٠٢٣/٠٦/٣٠ جنيه مصرية
مرتبات	--	٢٣٥١٠٠
ادوات مكتبيه	--	١٢٦١٢
تامينات اجتماعيه	--	١٨٠٠٠
بريد و هاتف	--	٢٠٩١٠
سفر و انتقالات	--	٧٩٧٩٩
سكن اداري	--	٢٧٦١٠
اتعاب مهنيه	--	١٣٣٣٥٠
بوفيه و ضيافه	--	٨٨٢١٨
مساهمه تكافليه	--	١٣٣٨٥
رسوم و اشتراكات	--	٥١٠٥٨
اكراميات و تبرعات	--	١٤٨٩٥
مصروفات سياره	--	--
مصروفات بنكيه	--	٨٦٠٠
اهلاك اصول حق انتفاع	--	٥٧٣٩
اخرى	--	٤٥٠٢٤١
الإجمالي	==	١١٥٩٥١٧

١٨ - إيرادات أخرى

٢٠٢٣/٠٦/٣٠	٢٠٢٤/٠٦/٣٠	بيان
جنيه مصري	جنيه مصري	
٨٦١٠٠	--	مبيعات هالك
٢٨٠٠٠٠	--	مبيعات روكاد
٧٥٢٤٨	--	فوائد دائنه
٧٥٥٢٤	--	ايرادات اخرى
٥١٦٨٧٢	--	الاجمالى

١٩ - نصيب السهم في الأرباح (الخسائر):

٢٠٢٣/٠٦/٣٠	٢٠٢٤/٠٦/٣٠	بيان
جنيه مصري	جنيه مصري	
٢٥١٥٣٥	(٢٦٢١.٦)	صافي الربح (الخساره)
٢٢٩٥٠٠٠	٢٢٩٥٠٠٠	عدد الاسهم المرجحه
٠٠١١	(٠٠٠١١٤)	نصيب السهم من الأرباح (الخسائر)

٢٠ - الموقف الضريبي:

- **الضريبة علي ارباح شركات الاموال**
 - السنوات من بدايه النشاط حتي عام ٢٠٠٩ لم يتم الاخطار بطلب الفحص .
 - السنوات ٢٠١٠:٢٠١٢ تم اخطار الشركه بنموذج ١٩ و تم الاعتراض في الميعاد القانوني و جاري نظر الخلاف امام اللجنه الداخليه .
 - السنوات من ٢٠١٣ حتي تاريخه لم يتم الفحص .
- **الضريبة علي المرتبات**
 - تم فحص السنوات من بدايه النشاط حتي عام ٢٠٠٨ و تم سداد الفروق الضريبية المستحقه .
 - تم فحص دفاتر الشركه من بدايه عام ٢٠٠٩ و حتي عام ٢٠١٢ و تم الاعتراض علي الربط و جاري نظر الخلاف امام اللجنه الداخليه .
 - السنوات من ٢٠١٣ حتي تاريخه لم يتم الفحص .
- **الضريبة علي القيمة المضافه**
 - تم فحص دفاتر الشركه من بدايه النشاط و حتي عام ٢٠٠٨ و تم الربط و السداد
 - تم الاخطار بفحص دفاتر الشركه من بدايه عام ٢٠٠٩ و حتي عام ٢٠١٥ و جاري تجهيز المستندات
 - لم يتم فحص دفاتر الشركه عن عام ٢٠٢٢
- **ضريبة الدمغة**
 - تم فحص دفاتر الشركه منذ بدايه النشاط حتي عام ٢٠١٢ و قد تم الربط و السداد .
- **نظام الخصم و التحصيل تحت حساب الضريبة**
 - تقوم الشركه بتقديم النماذج الضريبية الربع سنويه في مواعيدها القانونيه
 - تم الاخطار بطلب فحص لعام ٢٠١٢ و لم يتم الفحص عن السنوات ٢٠١٣ حتي عام ٢٠٢٢ .